

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢٧)

ملخص
تنفيذي

تنمية سلاسل القيمة بصناعة الملابس الجاهزة
لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية

جدول المحتويات

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	فريق الدراسة	١
٢	مقدمة	٢
٣	أهداف الدراسة	٢
٤	طرق جمع البيانات وتحليلها	٣
٥	نتائج الدراسة	٣
٦	التوصيات المقترحة للدراسة	٤
٧	التأثير على السياسات	٥

فريق الدراسة

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيس بالحقون	أ.د. إجلال راتب العقيلي	أستاذ متفرغ	اقتصاد
٢		أ.د. سلوى محمد مرسي	أستاذ متفرغ	اقتصاد
٣		أ.د. أحمد رشاد الشربيني	أستاذ مساعد مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية	اقتصاد
٤		د. محمد عيد	مدرس	اقتصاد
٥		أ. إسماء هيكل	معيدة	إحصاء
٦		أ. طارق سليم	مدرس مساعد	اقتصاد سياحي
٧		أ. ميار يحيى	مدرس مساعد	علوم سياسية
٨		أ. أسماء حمدي	مدرس مساعد	تخطيط عمراني
٩	من خارج المعهد	أ.د. / سهير الشريف	أستاذ متفرغ	إدارة أعمال

مقدمة

شهدت العقود الثلاث الماضية توجهات استراتيجية بالاقتصادات الناشئة نحو الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية لمختلف فروع الصناعة التحويلية، متضمنة صناعة الملابس الجاهزة. وكانت تلك التوجهات مدفوعة بعدد من العوامل أهمها: ارتفاع مستويات المنافسة - من منظوري التكلفة والجودة - على المستويين الإقليمي والعالمي، وسعي الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توليد فرص العمل، ورفع معدلات النمو وتعزيز تنافسية الصادرات. علاوة على الاستفادة من التطورات التقنية واللوجيستية، وقد انعكس هذا التوجه الاستراتيجي في رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي جاءت في إطار الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)، متضمنة السياسات الهادفة لتنمية سلاسل القيمة في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، استنادًا إلى اعتبار هذا الفرع الصناعي واحدًا من ستة صناعات هي الأكثر جاهزية للتصدير في قطاع الصناعة التحويلية. ومن ثم اهتمت هذه الدراسة بتحليل سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية لصناعة الملابس الجاهزة بالاقتصاد المصري؛ لتقييم الفرص والتحديات التي تتطوي عليها مستويات الأداء الراهن، ومن استخلاص التوصيات الرامية إلى رفع الأداء وتعزيز الصادرات على المستويين الإقليمي والعالمي.

أهداف الدراسة

- ١- دراسة المؤشرات العامة لصناعة الملابس الجاهزة في مصر، وأهمها ما يتصل بالإنتاج، والاستهلاك والتجارة الخارجية، وأطر السياسات المنظمة للقطاع، والمزايا التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.
- ٢- تحليل سلال القيمة للصناعة بالاسترشاد بنطاق العمل الموصى به من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - يونيدو، أي:
 - بيئة النشاط والإطار الاقتصادي- الاجتماعي لممارسة النشاط بصناعة الملابس الجاهزة.
 - الصورة القطاعية العامة: المنتجات، الأسواق (المحلية، والإقليمية والعالمية)، والأطراف الرئيسية والفرعية بسلاسل القيمة، والخدمات المتاحة بسلاسل القيمة.
 - المدخلات بأنواعها المختلفة، وأساليب التعاقد، واللوجيستيات المرتبطة بها، وعناصر البنية الأساسية اللازمة لها.
 - الطاقات الإنتاجية والتقنيات المستخدمة، ومستويات التطوير والابتكار السائدة، ومدى تنافسية مستويات التكاليف بالصناعة.
 - معايير الجودة بالأسواق المختلفة (المحلية، والإقليمية، والعالمية).
 - أوضاع الحوكمة بسلاسل القيمة لصناعة الملابس الجاهزة.
 - مدى توافر التمويل لوحدات الصناعة وخصائصه (مدى الجدوى، ومستويات المخاطرة).

ويتم تحليل العناصر السبع لسلسلة القيمة باستخدام التحليل الرباعي SWOT Analysis. حيث يجرى بحث نقاط القوة والضعف لكل من العناصر.

طرق جمع البيانات وتحليلها

- 1- التعرف على ما توصلت إليه الدراسات السابقة.
- 2- التقارير الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - والائكتاد.
- 3- تقارير وزارة التجارة والصناعة.
- 4- إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- 5- هيئة تنمية الصادرات.

نتائج الدراسة

تم استخلاص النتائج المهمة التالية سواء بشكل عام أو مما يتعلق بصناعة الملابس الجاهزة خصوصًا، وذلك بعد رصد وضع صناعة الملابس الجاهزة في الاقتصاد المصري، وبعد تحليل سلسلة القيمة بصناعة الملابس الجاهزة بجميع مراحلها.

النتائج العامة:

- أدت سلاسل القيمة العالمية إلى تحول اقتصادي نتج عنه تسريع وتيرة التنمية في كثير من البلدان الفقيرة، كما مكنتها من التخصص؛ وبالتالي زيادة في نواتجها المحلية.
- تمكنت الشركات في البلدان الفقيرة من تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاج، وتحولت من تصدير المواد الأولية إلى التصنيع الأساسي.
- تعزيز الإنتاجية والنمو، وتشير الدراسات والتقارير إلى أن زيادة المشاركة بنسبة 1%، تزيد من نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 1%، ويؤكد ذلك أن مشاركة أثيوبيا في سلاسل القيمة بدأت إلى ضعف حجم تجارتها الخارجية.
- زيادة التوظيف في أنشطة التصنيع والخدمات الأكثر إنتاجية وزيادة توظيف النساء.
- دعم التحول الهيكلي في البلدان النامية والمساعدة في تحقيق نتيجة الإصلاح الاقتصادي الذي تقوم به معظم هذه الدول.
- إن الانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي عبر سلاسل القيمة المحلية والإقليمية العالمية، من شأنه أن يضمن تحقيق استثمارات ناجحة وتكاملية.

- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يُعدُّ أسلوبًا لمعالجة أية فجوات في هياكل الاقتصاد، فنجد دولاً إفريقية كثيرة استطاعت تجاوز فجواتها الاقتصادية، وتحقيق نمو في وظائف للمواطنين في تلك الدول دون امتلاك بنية اقتصادية متطورة مجرد فتح مصانع لحساب الصين، وضمن ذلك نجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويرى خبراء الاقتصاد المصري أن وزارة الاستثمار تستطيع استقطاب شركات أجنبية، أو يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في شركات وطنية قائمة أو جديدة على أساس استراتيجية سلاسل القيمة المحلية والعالمية مما يؤدي إلى تحويل الصناعة الوطنية، وكذا التجارة والخدمات إلى صناعات متكاملة مع العالم ومولدة للنقد الأجنبي بشكل دائم، وهكذا يؤدي الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية إلى تحقيق أرباح استثمارية تساعد على خلق وظائف نوعية جديدة للمواطنين وتحقق ميزة تنافسية للشركات الوطنية، وتخفيف فاتورة الواردات الاستهلاكية، وتعمل على جاهزية الأسواق الداخلية مع مجهودات لتحفيز محيطنا الإقليمي معنا للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

نتائج خاصة بصناعة الملابس الجاهزة المصرية:

- إن صناعة الملابس الجاهزة في مصر تسهم بقدر ضئيل في القيمة المضافة الصافية للصناعة التحويلية ككل.
- ارتفاع القدرة التشغيلية لصناعة الملابس الجاهزة.
- تسهم في الحد من مشكلة ارتفاع البطالة بين صفوف الإناث، والتي بلغت ٢٢.٢% في عام ٢٠١٩ مقابل ٤.٢% لدى الرجال في العام نفسه. لذلك فإن دعم هذه الصناعة في حد ذاته قد يكون من أهم سبل تمكين المرأة، والتغلب على المشكلات التي تواجهها في سوق العمل.
- ارتفاع الطاقات الإنتاجية العاطلة بصناعة الملابس الجاهزة، تتراوح ما بين ٥.٣% إلى ٢٠% خلال الفترة محل الدراسة.
- تتمثل أهم الأسباب المسؤولة عن القصور في استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بهذه الصناعة في نقص المواد الخام ونقص العمالة الماهرة، ونقص قطع الغيار والصعوبات التسويقية والتمويلية، وتقادم الآلات والمعدات وتهاكها.
- إن بروتوكول "المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) قد مكن مصر من زيادة صادراتها من الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن هيكل التعريفات الجمركية الحالي لا يوفر الحماية الحقيقية لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر.

التوصيات المقترحة للدراسة

توصيات عامة

- ١- التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية.
- ٢- تبني منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تجارة الخدمات (النقل ، التأمين ، الشحن ، الاتصالات) جنباً إلى جنب مع تحرير تجارة السلع.

٣- اتباع السياسات الهادفة والداعمة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والأجنبي إلى التمويل، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٤- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارة الفنية والابتكار لدى الخريجين العرب.

٥- إصلاح المنافذ الجمركية من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية الحديثة.

٦- تبني المعايير والمقاييس الدولية فيما يخص قبول السلع بالمنافذ الجمركية.

٧- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في زيادة مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية مع منح كافة الوحدات الإنتاجية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مزايا ضريبية ترتبط بحجم الصادرات وقيمتها، مثل تطبيق نظام الضريبة التنازلية.

توصيات خاصة بصناعة الملابس الجاهزة

- دعم قطاع القطن ومدته بالاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ومشروعات التطوير والتحديث.

- استمرار دور الدولة في عملية التسويق لمحصول القطن جنباً إلى جنب مع الجمعيات التعاونية وكبار التجار لمساعدة الفلاحين، حال عدم تمكنهم من بيع إنتاجهم، هذا فضلاً عن مشاركتهم الإيجابية في تحمل الخسارة التي تصيب محصول القطن نتيجة للظروف الطبيعية أو الاقتصادية.

- التوسع في زراعة الأصناف قصيرة التيلة في الأراضي الجديدة لتغطية احتياجات المصانع المحلية والحد من استيرادها من الخارج.

- تفعيل دور الجمعيات التعاونية لتسويق القطن.

- التعرف على احتياجات القطاع الصناعي في المناطق الصناعية المؤهلة وتلبية هذه الحاجات، وإزالة جميع العوائق أمام القطاع الصناعي، وخاصة قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وزيادة عدد العمالة المصرية الماهرة والمدربة خلال جميع مراحل الانتاج.

- محاولة تخفيض نسبة المكون الإسرائيلي في منتجات الكويز المصرية إلى ٨٪ أسوة بنظيرتها في اتفاقية الكويز الأردنية لتجنب ارتفاع أسعارها؛ لأن هناك تخوف لدى بعض المصانع المصرية من أن تستغل إسرائيل النسبة المقررة في رفع الأسعار.

التأثير على السياسات

- تفعيل الدور المخطط للمؤسسات والتنظيمات القائمة المعنية بتطوير صناعة الغزل والمنسوجات، وفتح الأسواق الخارجية أمام صادراتها، مثل: مركز تحديث الصناعة، وصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات.
- ضرورة تحديث الصناعة حيث يجب أن تتال صناعات الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى الاهتمام الكافي من قبل برنامج تحديث الصناعة.

- ضرورة التعاون مع أصحاب المصانع بصورة أكثر فاعلية لدعم الصناعات النسجية بمدينة المحلة الكبرى وتطويرها، وتوفير القروض الميسرة ودعم إنشاء مركز لتدريب هذه الصناعات لتوفير الكوادر اللازمة للتطوير.
- أهمية دعم الجمعية التعاونية الإنتاجية للغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى وتطويرها، والتي تضم عددًا كبيرًا من المصانع الصغيرة والمتوسطة (نحو ألف مصنع) لتصبح كيانًا أو اتحادًا تعاونيًا قادرًا على تنسيق الجهود بهدف إيجاد منتج قابل للمنافسة في الأسواق الخارجية.
- التأكيد علي إنشاء مراكز تدريب لجميع التخصصات المرتبطة بالصناعات النسجية، للتمكن من تطوير هذه الصناعات، وصولًا إلى مستوى متميز للمنتجات يطابق احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات النسجية، وتقليل الأعباء الإدارية من ضرائب وجمارك وغيرها، بهدف تقليل أعداد الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، وتوفير الرعاية والدعم الفني من أجل تحديثها وتطويرها.
- التأكيد علي إنشاء قاعدة بيانات للصناعات النسجية، وكذلك موقع على شبكة الإنترنت يختص بتيسير الاتصالات والاتفاقات التجارية، وخلق الفرص التسويقية لمصانع الغزل والنسيج والملابس، وغيرها من الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بهذا القطاع.
- إعادة النظر فيما تتقاضاه منشآت تجهيز الألياف الخام الطبيعية من القطن والكتان مقابل خدماتها للآخرين على نحو يحقق العدالة في توزيع العائد بين المراحل المختلفة في صناعة الغزل والنسيج.
- إنشاء صندوق لموازنة الأسعار فيما بين حلقات الإنتاج والتصنيع المختلفة داخل صناعة الغزل والنسيج بدءًا من مرحلة إنتاج الألياف الخام وانتهاء بإنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة.
- إعادة النظر في التخفيضات الجمركية الأخيرة التي تمت على التعريفات الجمركية المنسقة بما يجعلها تنازلية مع تقدم مراحل التصنيع داخل هذه الصناعة لتجنب وجود المنافسة فيما بين الإنتاج من الصناعة الوطنية، والإنتاج المماثل المستورد في السوق الوطنية.
- سرعة الانتهاء من مشكلات الديون والأعباء التاريخية والتطوير في شركات الغزل والنسيج بقطاع الأعمال العام، والوصول بهذه القلاع الصناعية إلى مستويات جديدة من الإنتاج الاقتصادي المنافس وبمعدلات متسارعة.
- التشجيع على توجيه الاستثمارات لإدخال التكنولوجيا الحديثة في صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز على وجه الخصوص، ومنح ميزات خاصة لذلك.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تحقق التوازن النوعي لاحتياجات المجتمع، وذلك بالتوسع في الطاقات الإنتاجية للألياف الصناعية والخیوط الصناعية المتميزة والغزول المخلوطة بالبولىستير.
- التركيز على تنفيذ الاستثمارات التي تحقق سياسة إحلال الواردات خاصة في مجال الصناعات المغذية لصناعة الملابس الجاهزة (خیوط الحياكة - أقمشة البطانة - الكلف - وغيرها).

- ضرورة قيام المؤسسات المعنية بالاستثمار بوضع خطط وبرامج تسويقية واقعية، تهدف إلى جذب الاستثمارات إلى مصر، وإيجاد برامج تشجع المصانع والشركات التابعة للمناطق الصناعية المؤهلة على فتح أسواق جديدة لها، وعدم التركيز على السوق الأمريكية فقط.
- من الضروري التركيز على قطاع البحث والتطوير (R&D) Research and Development بهدف مراجعة التصاميم والتكنولوجيا المتوفرة وتنقيحها، وزيادة كفاءة عمليات الإنتاج، وتحسين المنتجات الحالية، وابتكار منتجات جديدة من أجل مواجهة المنافسين ومتابعة التغيرات المستمرة في رغبات المستهلكين.